نحو تفسير آليات العنف في المجتمع المصري
رؤية سوسيولوجية

د٠ شادية علي قناوي
قسم الاجتماع بجامعتي عين شمس وقطر

توطئـــة :

إن العنف ، كنمط من أنماط السلوك الإنساني ، يعد أحد المظاهر التي صاحبت الإنسان خلال مختلف حقب وجوده على سطح الأرض ٠ فالعنف قديم قدم الإنسانية ، وهو سلوك لم يتعلمه الفرد في فترة زمنية لاحقة ، بالإضافة إلى أنه ليس من الظواهر الاجتماعية التي ظهرت على مسرح الحياة في فترة متأخرة من تاريخ البشرية ٠

والعنف **استعداد نفسي تزكيه قدرات وممارسات سلوكية لمواجهة الآخر أو البيئة المحيطة بالإنسان** ٠ ولا يعني هذا بطبيعة الأمر أننا نؤمن بأن العنف سلوك غريزي فطري غير مكتسب، بل هو سلوك يدفع إلى ظهوره بواعث خارجية بيئية ، مع التأكيد على أن الإنسان مزود بقدرات نفسية عدوانية أو عاطفية أو عقلانية ٠٠ إلخ تسهم في ظهور إما أنماط سلوك العنف أو سلوك التعاطف أو غيرها من الأنماط السلوكية خلال عملية تفاعل الفرد مع الآخرين ٠

ومن أهم الدلائل التي تؤكد صدق هذه المقولة **مجموعة الرؤى الاجتماعية والأنثروبولوجية التي تؤكد دور البيئة والعوامل المجتمعية المختلفة في إكساب أو عدم إكساب الفرد للعنف والسلوك العدواني** ٠

فيشير " جولدن ألبورت ALLPORT " إلى أن **العنف و العدوانية** خارج الجماعة ، يساعدان على تقوية الإحساس بالانتماء ولكنهما ليسا ضروريان له ٠ وهو في ذلك يدلل على وجهة نظره في تأثير القيم السائدة والنظم الاجتماعية على السلوك العدواني والعنف فيقول :

« إن " تازادي Tasady " ، (وهي جماعة من البشر يعيشون في غابات الفلبين) قد عاشوا مئات السنين دون أعداء من البشر ، وحتى كلمة الحرب لا توجد في قاموسهم اللغوي ، " فأنا وأنت " كي نصبح " نحن " لا نحتاج إلى عدوانية ولا إلى تهديد »[١] .

وعلى العكس من ذلك يشير **التراث الأنثروبولوجي إلى قبائل " الموند جومور "** في غينيا الجديدة والتي يتميز سلوك أعضائها بالميل إلى العدوان . فنجد أن الطفل يكتسب هذا الميل من بيئته ، لأسباب ترتبط بشعوره منذ صغره أنه غير مرغوب فيه من قبل والديه أو لمظاهر الشجار الدائم بين الوالدين على مرأى من الأطفال[٢] .

إن الاستعداد للعنف من السمات السلوكية التي لا يتميز بها الإنسان فقط بل هو سمة تتسم بها كل الكائنات الحية الأخرى . ومن ثم فالعنف ليس سلوكاً فطرياً تدفعه الغرائز ، بل هو سلوك اجتماعي تدفع إلى ظهوره مجموعة من العوامل الموضوعية الكامنة في البيئة المحيطة بالفرد ومجموعة من العوامل الذاتية الفردية التي تتمثل في القدرات السيكولوجية والفروق النفسية للأفراد . فيشير مأمون سلامة في هذا المقام إلى دور " المثيرات البيئية " التي تدفع الفرد إلى السلوك العدواني فيقول :

« ليس هناك حاجة ملحة للإنسان في المقاتلة بعيداً عن المثيرات البيئية سواء أكانت هذه المقاتلة عدوانية أم دفاعية . على حين أن التصرفات الغريزية تستمد أصولها من حاجات الإنسان البيولوجية .

معنى ذلك أن هذا السلوك مكتسب ويتشكل تبعاً لتداخل الظروف البيئية والداخلية للفرد . وأياً كان الإتجاه في تفسير سلوك العنف فان الحقيقة التي لا تتحمل شكاً هي وجود الدافع العدواني لدى جميع الأفراد والذي يتشكل في سلوك خارجي يتصف بالعنف نتيجة لتضافر عوامل داخلية تتعلق بحالة الفرد النفسية والعضوية وعوامل بيئية خارجية »[٣] .

وإذا كان الإنسان مارس العنف منذ القدم وهو ما تثبته النقوش والآثار القديمة ، فإن المجتمعات الإنسانية على إختلاف أبنيتها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية تعرف أيضاً العنف وتخبره بصور شتى ، تختلف باختلاف الظروف المجتمعية وباختلاف آليات وظروف التقدم والتخلف وكذا باختلاف درجات تحقق إنسانية الإنسان في هذه المجتمعات . وعليه فإن مظاهر ومؤشرات وأنماط العنف يمكن أن يدركها الباحث في أي مجتمع من المجتمعات الإنسانية ، إلا أن كم وكيف هذه الممارسات السلوكية هو فقط ما

تختلف فيه المجتمعات عن بعضها البعض .

والمجتمعات العربية عموماً والمجتمع المصري على وجه التحديد لا يختلف عن المجتمعات الأخرى في هذا الشأن . فهو أيضاً قد خبر بالأمس ويعايش اليوم نماذج من العنف خاصة بآلياته الاقتصادية والسياسية والثقافية والاجتماعية ، تلك التي تحتم ظهور وتشكل ظاهرة العنف على نحو محدد في الأونة الأخيرة .

إن العنف كأحد الأنماط السلوكية الرافضة التي تأخذ شكلاً فردياً أو جمعياً في التعبير عن هذا الرفض يمكن القول بأنه يمثل **ظاهرة اجتماعية** ، مشروطة بظروف مجتمعية محددة ، موجودة في كل المجتمعات الإنسانية ، بل وفي كل الأزمنة ، فهي نسبية في المكان والزمان .

وفي هذه المحاولة المتواضعة لتفسير أبعاد ظاهرة العنف وآلياتها المجتمعية في المجتمع المصري سنعمل على تقسيم هذا العمل إلى أربعة أجزاء رئيسية :

أولاً : مقولات في المبدأ ، نحاول من خلالها أن نعرض للمقولات النظرية الأساسية التي يعتمد عليها الإطار الفكري لهذا العمل .

ثانياً : تعريف العنف ، مستعرضين في هذا المحور بعضاً من ملامح التعريفات القانونية والاجتماعية للعنف وأوجه الاختلاف والتباين وكذا الاتفاق بينها .

ثالثاً : نماذج العنف في المجتمع المصري ، وهو المحور الذي حاولنا فيه أن نعرض لبعض من نماذج العنف السائدة ، سواء كانت من أنماط " العنف الرسمي المشروع " أو " العنف المضاد - الجرم " .

رابعاً : أما المحور الأخير فقد تناول معالجة الآليات المجتمعية المختلفة الدافعة إلى ظهور هذه الأنماط المختلفة وهذا الكم من العنف في المجتمع المصري مقسمين هذه الاليات والأسباب إلى خمسة أقسام على النحو التالي :

١- آليات خاصة بالبنية **الاقتصادية** .
٢- آليات خاصة بالبنية **السياسية** .
٣- آليات خاصة بالعملية **التعليمية والتربوية** .
٤- آليات خاصة بدور **وسائل الإعلام** .
٥- آليات خاصة بدور **الأسرة** .

أولاً : مقولات في المبدأ :

يرجع اهتمامنا في هذا العمل بموضوع العنف وآلياته في المجتمع المصري لما يتركه هذا السلوك من آثار سلبية بالغة تهدد أمن المجتمع والفرد على حد سواء . هذا الاهتمام يدفعنا بدوره إلى تحديد عدد من المقولات والمنطلقات الفكرية التي يعتمد عليها العمل يمكن إيجازها في التالي :

١- إن العنف سلوك إنساني عام ونسبي ، تعرفه كل المجتمعات الإنسانية وكل الأزمنة القديمة والوسيطة والحديثة .

٢- إن تحليل أسباب **إنتشار العنف في شكل ظاهرة اجتماعية مرضية ضارة** بالمجتمع، أخذت معدلاتها في الارتفاع ، لابد أن يكون تحليلاً شاملاً ، أي تحليلاً يلم بناصية الأبعاد الاقتصادية والسياسية والثقافية والاجتماعية للمجتمع محل الدراسة .

٣- إن تحليل مشكلة العنف وتفسيرها في **مجتمعات العالم الثالث** - على وجه العموم ومجتمعات **العالم العربي على وجه الخصوص** ، لا يجب أن يقتصر على ذلك التحليل الشمولي " **المحلي** " ، أي ذلك المستوى التحليلي الذي يعتمد على الآليات المجتمعية الداخلية ، بل يجب أن يكون تحليلاً شمولياً بالمعنى " **العالمي** " في المقام الأول ، ثم " **الإقليمي** " في المقام الثاني ثم " **المحلي** " في النهاية ، على إعتبار أن الأبعاد المجتمعية السائدة في هذه المجتمعات لا تحتمها الظروف الداخلية للمجتمعات العربية وحدها ، بل وحتى التكتلات الإقليمية العربية لا تتشكل ولا تأخذ ملامحها المحددة ، إلا في ضوء شبكة من العلاقات الدولية والاقليمية والمحلية توسم عادة بالعلاقات غير المتكافئة مع دول المركز الرأسمالي المتقدم .

٤- إن اختيار نموذج المجتمع المصري للحوار حول آليات انتشار العنف لا يعني أننا نتعامل معه كنموذج يمكن التعميم من خلاله على حالات المجتمعات العربية الأخرى ، فنحن على قناعة بأن نموذج المجتمع المصري له خصوصيته المجتمعية والتاريخية في المنطقة العربية، تلك الخصوصية التي تميزه عن غيره من

المجتمعات العربية الأخرى . علماً بأن هذه الرؤية ، لا تنفي قناعتنا ، بوجود العديد من الخبرات التاريخية والاجتماعية المتشابهة بين دول المنطقة العربية عموماً ، تسهم نسبياً في تقارب كل من الواقع المجتمعي ، وكذا الرؤى التحليلية لمشكلة إنتشار العنف في المجتمعات العربية .

٥- إن حوارنا في هذا العمل لا ينصب على أشكال العنف كما تحددها الجهات الرسمية التشريعية والقانونية في المجتمع المصري . بل هو ينصب على أشكال ومظاهر العنف المختلفة ، حتى تلك التي لم يجرمها القانون ، كالتي يمارسها النظام ضد أفراد المجتمع ، بالإضافة إلى بعض من مظاهر العنف وأساليبه التي يمارسها الأفراد للتعبير - بوعي أو بدون وعي - عن عدم رضاهم بالواقع المجتمعي .

٦- في ضوء المقولة السابقة ، نفرق بين **شكلين أساسيين من أشكال العنف** :

أ - العنف " **الرسمي** " : وهو عنف غير مجرم ولا يعاقب عليه القانون المحلي أو الدولي . وذلك كنماذج عنف الدول الصناعية الكبرى من أجل سيطرتها واحكام قبضتها السياسية شكلاً والاقتصادية مضموناً على مقدرات دول العالم الثالث . وكنموذج عنف الدولة ومؤسساتها السياسية والاقتصادية والثقافية في عدم تحقيقها لإشباعات إنسانية للحاجات الأساسية لأبنائها .

ب - العنف المجرم " **غير الرسمي** " : وهو نموذج عن رد فعل الآخر على أشكال العنف "المقنن" أو الرسمي الموجه إليه من قبل الطرف الأقوى . كمظاهر **عنف ورفض** بعض دول العالم الثالث لأشكال القهر والعنف والإمبريالية التي تمارسها الدول الرأسمالية المتقدمة عليها . وأيضاً كمظاهر عنف أو رد فعل بعض أفراد المجتمع وتعبيرهم عن رفض الواقع المجتمعي الذي وأد لديهم حقهم الإنساني في الحلم والمستقبل ، بل وحرمهم حتى من إشباع حاجاتهم الإنسانية الأساسية .

٧- وعليه لا يكون ثمة مكان - في هذا العمل - للحوار أو الاتفاق مع المقولة التي مؤداها أن العنف يوجه من **الأضعف إلى الأقوى** . فقد تصح هذه المقولة فقط في حالة الحديث عن العنف المجرم أو ما يمكن أن نطلق عليه " **العنف المضاد** " ، أي رد فعل المستضعفين على ما يوجه إليهم من أشكال قهر وتهديد وعنف .

فالعنف في الواقع يسير في خطين : يتجه أحدهما من الأقوى إلى الأضعف ، وهو عادة يكون المتسبب في ظهور أشكال " العنف المضاد " ، وهذا الأخير هو الذي يتجه بدوره كرد فعل على العنف المشروع ، كميكانيزم دفاعي عن الكيان أو الوجود أو الهوية أو بالأحرى الإنسانية .

٨- إن مواجهة العنف وأنماطه السلوكية لا يتأتى بحال من الأحوال من خلال السياسات العقابية والبوليسية الرسمية ، التي تسعى إلى إحكام قبضة الدولة ومؤسساتها العقابية على ممارسي العنف ومحاكمتهم وعقابهم بأشد العقوبات ، بل أن مواجهة هذه الظاهرة يجب أن يأخذ شكل استراتيجية وقائية طويلة المدى، تمنع وتحد من البداية تلك البيئة المهيئة لانتشار العنف بكل عناصرها الاقتصادية والسياسية والثقافية والتربوية في المجتمع .

ثانياً : في تعريف العنف :

إن تناول مفهوم العنف بالتعريف يصاحبه ولاشك العديد من الصعوبات التي تكمن في محاولات تعريف أي مفهوم سوسيولوجي ، تلك المتمثلة في إختلاف الرؤى والمنطلقات الفكرية والإيديولوجية لكل باحث حول هذا المفهوم . وعليه نلاحظ أن للعنف العديد من التعريفات التي تعكس موقف الباحثين من القضايا المجتمعية المختلفة ، بل وتعكس أيضاً حدود ومجالات اهتمام المتخصصين في العلوم الاجتماعية والإنسانية على اختلاف فروعها .

فالقانونيون مثلاً يقدموا تعريفات توضح مدى ارتباط سلوك العنف بالتحديد القانوني له من وجهة نظهم . وغالباً ما تغفل التعريفات القانونية - من وجهة نظر علماء الاجتماع - الظروف البيئية والمجتمعية المحتمة لظهور وانتشار العنف .

فأنصار النظرية التقليدية للفقه الجنائي يعرفون العنف بأنه " ممارسة الإنسان للقوى الطبيعية للتغلب على مقاومة الغير . والقوى الطبيعية لا تشير فقط إلى الطاقة الجسدية إنما أيضاً إلى الحيوانات والطاقات الأخرى التي يمكن استخدامها والسيطرة عليها ، كاستخدام القوى الكهربائية أو الديناميت أو توجيه الحيوانات المستأنسة لاقتراف العنف " .

هذا ويفرق **الفقه التقليدي** بين العنف المادي والعنف المعنوي . حيث يشير إلى أن

الأول هو العنف الحادث عن طريق قوى مادية أو طبيعية أما العنف المعنوي فهو الحادث عن طريق التهديد .

ويشير " **مأمون محمد سلامة** " في هذا الصدد إلى أن :

" العنف تجسيد للطاقة أوالقوى المادية في الاضرار المادي بشخص أو بشيء . ويقوم العنف في مضمونه على القوة المادية الجسدية . فالعنف في جوهره هو علاقة بين طاقة أو قوى جسمانية للجاني وبين الضرر الجسمي المتحقق بالنسبة لمن وقع عليه العنف "[٤] .

أما " **محمد جواد رضا** " فيعرف العنف بأنه :

" الاستعمال غير القانوني لوسائل القسر المادي والبدني ، ابتغاء تحقيق غايات شخصية أو جماعية "[٥] .

يتضح مما تقدم من تعريفات قانونية أنها تغفل **قضيتين** أساسيتين للعنف يرتبطا بتفسيره. تتمثل **القضية الأولى** في إغفال هذه التعريفات للظروف والآليات المجتمعية التي تسهم في تشكل العنف وحجمه وأنماطه . وتتمثل **القضية الثانية** في أن التعريف القانوني للعنف يغفل العديد من أنماط العنف المنتشرة في المجتمع ولكنها غير مجرمة قانوناً والمتمثلة سواء في عنف النظام ضد الأفراد أو في عنف الأفراد ضد النظام .

لعلماء الاجتماع أيضاً رؤى مختلفة في تحديدهم لمفهوم العنف تتفق وتوجهاتهم الفكرية المختلفة فنجد أن " **مصطفى عمر التير** " مثلاً يرى أن العنف نمط من أنماط السلوك وهو أيضاً ظاهرة اجتماعية .

" فكنمط من أنماط السلوك هو عبارة عن فعل يتضمن إيذاء الآخرين ، يكون مصحوباً بانفعالات الانفجار والتوتر ، وكأي فعل آخر لابد وأن يكون له هدف يتمثل في تحقيق مصلحة معنوية أو مادية . وقد ينظر إلى العنف كظاهرة اجتماعية تتكون من عدد من أفعال مجموعة من الفاعلين تحدث في محيط معين تكون لها درجة من الاستمرارية ، بحيث تمثل فترة زمنية واضحة "[٦] .

أما " **محمد بيومي** " فيشير في دراسته حول " ظاهرة التطرف - الأسباب والعلاج" لمفهوم العنف على النحو التالي :

" العنف عبارة عن سلوك عدواني بين طرفين متصارعين يهدف كل منهما إلى تحقيق مكاسب معينة أو تغيير وضع اجتماعي معين . والعنف هو وسيلة لا يقرها

القانون . ومن يستخدم العنف يكون غالباً الطرف الأضعف الذي يواجهه طرفا آخر يملك السلطة "[٧] .

وهناك تعريفات تركز على علاقة العنف بالسلطة ومنها تعريف " **رفيق سكري** " الذي يشير فيه إلى دور بعض الأنظمة السياسية في القمع والقهر الفكريين وتوجيه الفرد للتفكير بأسلوب الآخر . ويؤكد على أن الدعاية السياسية لإتجاه فكري واحد في هذه الأنظمة إنما يعد نموذجاً في حد ذاته للعنف الفكري ، وهو في ذلك يحدد مفهومه للعنف على النحو التالي :

" العنف بمعناه العام يقصد به أي شكل من أشكال الضغط (اقتصادي ، سياسي ، عسكري . . . إلخ) على الفرد بغرض حمله على تصرف ما كان يقوم به لولا هذا الضغط . العنف ما هو إلا محاولة لفرض موقف أو سلوك على فرد ما (يرفضه عموماً) بأدوات مختلفة منها الضغط ، التخويف . . إلخ)[٨] .

ويوضح " **عاطف أحمد فؤاد** " وجهة نظره حول علاقة العنف بالقهر الحكومي على النحو التالي :

" من الواضح إذن أن الأحساس **بالحرمان السياسي يمثل نقطة إرتكاز محورية** (في مرحلة ما) تتوسط **الإذعان** أو **الخضوع** (متفاعلاً مع متغيرات الواقع) والتوجه نحو العنف ، وهنا يدخل الإحساس بالحرمان السياسي في حالة جدل مع القهر الحكومي "[٩] .

هذا وهناك مجموعة ثالثة من التعريفات تبرز الظروف المجتمعية وتأثيرها على العنف ، كما أنها تشير إلى عنف النظام ضد المواطنين (العنف الرسمي) وعنف المواطنين ضد النظام . فيقرر " **حسنين توفيق إبراهيم** " في هذا الشأن بأن مفهوم العنف « يشير من الناحية النظرية إلى مختلف السلوكيات التي تتضمن استخداماً فعلياً للقوة أو تهديداً باستخدامها ، لإلحاق الأذى والضرر بالأشخاص والاتلاف بالممتلكات ، وذلك لتحقيق أهداف سياسية مباشرة أو أهداف اقتصادية أو اجتماعية أو ثقافية لها دلالات وأبعاد سياسية » .

ويضيف " **حسنين توفيق إبراهيم** " في ذلك بقوله : « وفي هذا الاطار فإن أعمال العنف قد يمارسها النظام ضد المواطنين أو ضد فئات معينة منهم ، وهو ما يعرف بالعنف الرسمي أو الحكومي . وقد يمارسها المواطنون أو فئات منهم ضد النظام السياسي أو

بعض رموزه ، وهو ما يعرف بالعنف الشعبي أو غير الرسمي »[١٠] .

ويعد تعريف " إبراهيم محمود " للعنف أحد التعريفات التي تبرز الجوانب الاجتماعية وتؤكد عليها في تحديد المفهوم ، وهو في ذلك يرى أن :

" العنف ليس حالة ظرفية ، آنية ، بقدر ما هو أحد أكبر مظاهر الوجود الإنساني ، حيث يبرز ، أو يخف تأثيره ، إنطلاقاً من الظروف التاريخية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية.. إلخ . والعنف الذي يعني خلاف الرفق واللين ، متنوع ، ولكنه يجمع عدة مشتقات، يتميز بها ، فالعدوان والاستبداد والقمع والظلم والقتل والعبودية والاهانة والنفي والملاحقة والتعذيب : حالات للعنف .. والعنف هنا يتنوع ، فهناك العنف الجسدي والمعنوي ، وكل منهما يتنوع أيضاً ، فالعنف الجسدي درجات ، وكذلك المعنوي.. وهناك العنف الأيديولوجي والفكري والأدبي والأمني .. إلخ "[١١] .

يتناول التعريف السابق أبرز الآليات المجتمعية المؤثرة على ظهور العنف وإنتشاره، مؤكداً على تنوع أنماط العنف وأشكاله . والباحث في تعريفه هذا لم يقصر اهتمامه على التعريف والتحديد القانوني لأنماط جرائم العنف ، ومن ثم وجدناه يركز وبنفس القدر من الاهتمام على أنماط العنف الرسمي غير المجرمة ، كالإستبداد والقمع والظلم والنفي .. إلخ ، وهي في معظمها أنماط للعنف تمارسها السلطة أو الدولة في مواجهة أفراد المجتمع . ومن ثم فالتعريف قد خرج على هذا النحو من الدائرة المحدودة للتعريفات القانونية .

أما التعريف الذي يتبناه هذا العمل فيمكن تحديده على النحو التالي :

" العنف هو أحد الأنماط السلوكية الفردية أو الجماعية التي تعبر عن رفض الآخر نتيجة الشعور والوعي بالإحباط في أشباع الحاجات الإنسانية . ويدفع إلى العنف قدرات نفسية لدى الفرد تساعدها ظروف موضوعية (اقتصادية وسياسية وثقافية واجتماعية) ترتبط بخصوصية المجتمع . وقد يكون العنف موجهاً إلى فرد أو جماعة أو نظام ، وقد يكون موجهاً من النظام إلى أفرد المجتمع لتحقيق عملية الضبط الاجتماعي . وللتعبير العدواني على رفض الآخر تستخدم القوة العضلية أو الذهنية أو كلاهما . هذا وقد يكون العنف سلوكاً مباداً ، وقد يكون رد فعل على عنف الآخر الموجه له . على أن العنف يأخذ شكل الموجات الصاعدة والهابطة من الأقوى إلى الأضعف والعكس .

ثالثاً : نماذج العنف في المجتمع المصري :

إن المتعرض لنماذج العنف في أي مجتمع من المجتمعات الإنسانية يواجه بصعوبة بالغة تتمثل في حصر هذه النماذج وترتيبها حسب درجة أهميتها من حيث الحجم الفعلي لها في الواقع ، وكم الضرر الذي تفرزه في المجتمع ، وكذا من حيث حداثة خبرة المجتمع بها والظروف والآليات التي تحكم ظهور هذه الأنماط وإنتشارها .

وفي ضوء قناعتنا بأهمية دراسة هذه الظاهرة ، نظراً لتهديدها لأمن الفرد والمجتمع في آن واحد ، فإننا سنحاول فيما يلي ، ألا نصب اهتمامنا على أحد هذه النماذج المعاصرة دون الآخر . بل سنسعى إلى عرض **أبرز النماذج** السائدة للعنف في المجتمع المصري **اليوم** ، لنصل إلى تحديد العوامل المشتركة في تسبيب وجودها وانتشارها وتشكلها على هذا النحو . وهو الهدف الذي نتصور أن تحقيقه يمكن أن يكون خطوة أولية ، ضمن مجموعة من الخطوات التي أسهم بها من قبل الكثير من المتخصصين الملتزمين المهمومين بقضايا المجتمعات العربية ، لفهم واقعي لظاهرة العنف في المجتمعات العربية .

وللتعرض لأهم نماذج العنف في المجتمع المصري نقترح تقسيم هذه النماذج إلى **مجموعتين** أساسيتين ، يندرج تحت كل منهما مجموعة من نماذج العنف . تتمثل المجموعة **الأولى** فيما يمكن أن نطلق عليه مجموعة نماذج " **العنف الرسمي - المشروع** " . وتتمثل المجموعة **الثانية** في مجموعة نماذج " **العنف المجرم أو العنف المضاد** " .

١- نماذج العنف الرسمي - المشروع :

أ - صورية الديمقراطية والقهر السياسي :

تشير الشواهد التاريخية ، إلى أن المنظومة السياسية لمجتمعات العالم الثالث - ومنها مجتمعات المنطقة العربية - إنما قد تشكلت في صورتها المعاصرة ، في ضوء علاقة الدول الاستعمارية بمستعمراتها في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر على وجه التحديد . ومن المعروف أيضاً ، أن التغيرات التي تطرأ على هذه المنظومة اليوم يلعب النظام العالمي دوراً فاعلاً فيها ، من خلال تفاعله مع آليات محلية داخلية ترتبط بظروف وخصوصية كل مجتمع على حده . ومن ثم فإن المنظومة السياسية بشكلها

الديمقراطي " **الصوري** " المعاصر ، ليست وليدة ميكانيزمات داخلية ، حتمت تشكلها على هذا النحو ، بل هي تعبير مباشر ، عن مصالح الدول الصناعية الكبرى في مجتمعات العالم الثالث وتفاعل هذه الميكانيزمات الداخلية مع تلك المصالح .

ومن البديهي أن للديمقراطية الحقيقية شروط مجتمعية تهيىء الفرصة لنجاحها ، ويعد إدراك أفراد المجتمع ووعيهم بحقوقهم وواجباتهم أحد الشروط الأساسية لذلك . وهذا الإدراك والوعي لا يتحقق بدوره دون حصول أفراد المجتمع على فرص حقيقية في التعليم والثقافة . فلا يمكن بحال من الأحوال تصو حياة سياسية ديمقراطية قائمة على التعددية الحزبية في مجتمع تنتشر فيه الأمية بشكل كبير . فقد وصلت نسبة الأمية في القطاع الريفي المصري إلى (٤٧٪) وفي القطاع الحضري (١ر٢٦٪) بين الذكور ، بينما وصلت نسبة الأمية بين الإناث في القطاع الريفي إلى (٧٧٪) والقطاع الحضري إلى (١ر٤٥ ٪) ، حسب ما ورد في تعداد عام ١٩٨٦ . هذا وإذا أضفنا إلى النسب السابقة نسبة من يعرفون القراءة والكتابة فقط، لأتضح لنا مدى ضخامة حجم ظاهرة الأمية في المجتمع المصري . حيث سيصل حجم الذكور الأميين والذين لا يعرفون القراءة والكتابة فقط في القطاع الحضري إلى (٢ر٥٠ ٪) وفي القطاع الريفي ستصل النسبة إلى (٧ر٧٠٪) بينما سيصل حجم الإناث في القطاع الحضري إلى (٢ر٦٤٪) وفي القطاع الريفي (٤ر٨٨٪) .

هذا بالإضافة إلى أن الشواهد اليومية تشير في واقع الأمر إلى صورية استشارة المجالس الشعبية بشأن سن بعض القواعد والقوانين أو الموافقة على المشاريع الاقتصادية المختلفة في الدولة . ناهيك عن صورية التعددية الحزبية التي تعبر عن شكل فارغ من الجوهر الديمقراطي الحقيقي .

إن مظاهر صورية الديمقراطية في المجتمع المصري تعبر في واقع الأمر عن " **الحرمان النسبي** " لأفراد المجتمع من المشاركة في إتخاذ القرار السياسي ، وهو ما من شأنه أن يدفع ببعض الأفراد إلى ممارسة العنف كرد فعل في مواجهة ذلك النوع من القهر " السياسي " .

ب - عنف الدولة في مواجهة الهبات الجماهيرية من خلال القمع البوليسي والقانوني :

في هذا النموذج على وجه التحديد ينكشف عنف الدولة في مواجهة أفراد المجتمع

بشكل سافر ، من خلال القوة البوليسية ، التي أخذت تتنامى قدراتها القمعية في السنوات الأخيرة ، بتدعيم رسمي ، معنوي ومادي ، من بعض الدول الرأسمالية الكبرى. ويبرز عنف الدولة أيضاً في مواجهة أفراد المجتمع من خلال التلويح واستخدام قوانين الطوارىء ، وهو ما تمارسه معظم النظم السياسية والسلطات الرسمية في دول العالم الثالث لمواجهة مظاهر الرفض الجمعي وعنف الجماهير[١٢] .

ج - العنف الاقتصادي للدولة :

وهو نموذج من نماذج العنف الرسمي المقنن أو المشروع ، والذي يتمثل في الظلم الواقع على أبناء المجتمع ، جراء ربط الاقتصاد المحلي المصري بالنظام الاقتصادي العالمي وآلياته . ومن ثم الارتفاع المستمر في الأسعار ، وتدني مستوى الخدمات التعليمية والعلاجية والاسكانية والتموينية . هذا بالإضافة لانتشار البطالة وارتفاع معدلاتها عام بعد عام . كل ذلك يسهم دون أدنى شك في تراكم الإحباطات الحياتية اليومية للغالبية العظمى من الفئات العمرية القادرة على العمل . وفي ظل غياب المشروع القومي والتشوه الثقافي ، كشكلين من أشكال القهر والعنف الموجهين إلى إنسانية الإنسان من قبل النظام ، يتم التبرير الداخلي لديه لأية سلوكيات عنف موجهة من قبله إلى النظام ورموزه .

د- عنف العملية التربوية :

وهو نمط العنف المتمثل في عنف القائمين بالعملية التربوية والوسائل المستخدمة فيها في مواجهة الأبناء والتلاميذ[١٣] . فالعملية التربوية تقوم مبادئها الأساسية على الطاعة والانصياع التام ، لا الحوار والنقاش . فالجدال والمعارضة سلوكيات مستهجنة في عمليات التنشئة الاجتماعية أو ما يطلق عليه اليوم بعمليات " التثاقف " سواء داخل الأسرة أو المدرسة أو حتى في مكان العمل .

هـ - عنف العملية التعليمية :

النظام التعليمي تظهر فيه بوضوح ملامح عنف الأقوى في مواجهة الأضعف ، أو عنف الكبار مع الصغار . هذا كما أن النظام التعليمي في المجتمع المصري غالباً يقوم

على عملية التلقين أساساً ، ومن ثم يحد بشكل واضح من تنمية القدرات الابتكارية والابداعية لدى الأطفال والشباب ، وهو ما يرتبط بطبيعة الأمر بالعملية التربوية .

٢- نماذج العنف المجرم أو العنف المضاد :

يمكن تقسيم العنف المضاد إلى فئتين فرعيتين :

أ - العنف الموجه إلى الآخر ب - العنف الموجه إلى الذات .

أ - العنف الموجه إلى الآخر :

١ - يعتبر اشتراك الشباب في الجماعات المتطرفة ، بحثاً عن الهوية وبغية تحقيق واشباع الحاجة إلى الانتماء والولاء ، وذلك من خلال الانضمام إلى هذه الجماعات ، تحت قيادة قائد الجماعة الذي يمثل شكلاً من أشكال ونماذج السلطة الكارزمية ، أبرز نماذج العنف المجرم والموجه إلى الآخر . وقد حظى هذا النوع من العنف باهتمام الكثير من الباحثين والمتخصصين في مجالات علم النفس وعلم الاجتماع وعلم السياسة وعلم الاقتصاد .

ويرجع الاهتمام بهذا النموذج على وجه التحديد إلى اعتبارات عدة ، يتمثل أهمها في فداحة الضرر الذي يفرزه هذا النمط من عنف الفرد والجماعة ضد الأفراد الآخرين وضد النظام . ويرجع أيضاً إلى ارتفاع معدلاته في الأونة الأخيرة ، وذلك رغم أن الإحصاءات الرسمية لا ترصد بدقة واقع معدلات الزيادة في المجتمع .

وتشير الإحصاءات الواردة في تقارير الأمن العام ، إلى تذبذب جرائم العنف بأنماطها المختلفة في إتجاهها نحو الزيادة أو النقصان[١٤] . إلا أن الخبرات الحياتية اليومية والشواهد الواقعية ، وكذا وسائل الإعلام المختلفة تؤكد وجود وانتشار هذا النموذج من العنف على وجه التحديد ، واتجاهه إلى التكرار ، ومن ثم الارتفاع والتزايد . مما لفت انتباه الكثير من الباحثين والمهتمين بقضايا العنف وقضايا ومشكلات المجتمعات العربية بوجه عام ودفع بهم إلى محاولات فهمها وتفسيرها في ضوء الخصوصية المجتمعية لكل مجتمع على حده .

٢ - **عنف الشارع المصري** : وهي نموذج العنف الذي يعكس بشكل أو بآخر مقولة تمركز الفرد حول ذاته ، لتحقيق إشباعاته ورغباته بطريقته الفردية الخاصة ، ولو

على حساب الآخرين (لاحظ في هذا الشأن نماذج العراك اللفظي في وسائل المواصلات العامة وكذا الخاصة ، وداخل المؤسسات الحكومية المختلفة التي تتعامل مع الجماهير ، كمؤشرات تعكس هذا النموذج من العنف) .

٣ - **عنف الحوارات العلمية** : إن آلية عنف الحوار المكتوب أو الشفهي إنما تعبر عن تعطل الآليات العقلية والمنطقية وتوحد الذات مع الموضوع . ومن ثم تفقد بذلك الحوارات منطقها الفاعل ، ولا تلبث أن تكون مجرد **إنفعالات سطحية** . وينسحب عنف الحوار من الاختلاف حول الفكرة إلى رفضها ، ثم إلى رفض الشخص القائل بها ، والتهجم عليه ووضعه في مكانة خلاقية مضادة للثوابت العليا ، مثل الأخلاقيات والعرف والدين أو حتى المجتمع والقانون . إن هذا النموذج الواضح لأحد آليات العنف الحواري يتسم ليس بإهدار قيم العقل فقط ، بل بإهدار القيم الخلقية والدينية والإنسانية كذلك عند الخلاف.

إن منطق العنف الحواري يخضع لمجموعة من الآليات الجزئية التي تعطل اعمال العقل ، أهمها اختزال الرأي المضاد وإطلاق مسميات مجازية كلية ، وإبتسار المفاهيم واقتطاعها من سياقها المنطقي . كذلك فإن عنف الحوار يحتوى على درجة عالية من الترصد والتهجم وكذا القناعة الحادة بالمنطق الذاتي ورفض المنطق الغيري ، والزعم أنه وحده الذي يملك الحقيقة .

إن هذا النوع من العنف الفكري قد يكون مفهوماً ان تمارسه **السلطة** على مستوى الشكل من خلال أدواتها المختلفة ، ولكن حجم الخسارة يكون أفدح عندما تصبح هذه الآليات هي لغة الحوار في الشارع والإعلام وأروقة الحاكم والجامعات والمجالس النيابية. إن هذا ما ينبه إلى أن العنف قد استشرى ووصل إلى حد النخاع[١٥] .

٤ - **عنف الكبار مع الصغار** : والمقصود هنا هو عنف الوالدين مع الأبناء حين قيامهم بمهامهم التربوية . فعملية التربية تأخذ في الغالب شكل الخط الأحادي الجانب والذي يتمثل في فرض الإنصياع ، بشتى الطرق ، لأوامر الآباء ، دون نقاش أو حوار . ومن ثم يمكن القول أن عملية التربية لا يغلب فيها الطابع التفاعلي " التثاقفي" بين الآباء والأبناء ، ذلك الطابع الذي يعكس القناعة والعمل في ذات الوقت ، على أن تتم العملية التربوية للأبناء من خلال آليات التفاعل بين الجيلين . ويرجع غياب الطابع "التثاقفي" في عملية التربية في الأسرة العربية عموما والمصرية خصوصاً ، إلى العديد

من ملامح الخصوصية الثقافية للمجتمعات العربية، والتي تكشف عن نفسها في صور شتى ، منها ضيق المساحة النفسية للآباء والأمهات، التي يمكن أن تسمح لهم بإجراء الحوارات الديمقراطية بينهم وبين أبنائهم ، وذلك نظراً لمعايشة الوالدين لسلسلة من الاحباطات الحياتية اليومية ، بالإضافة إلى كم الأعباء والهموم التي يتحملونها لإشباع حاجاتهم وحاجات أسرهم . كل ذلك يسهم ودون شك في تغييب العقل والاستعاضة عنه بالاحتكام الدائم إلى العواطف والانفعالات الحادة التي تشير بدورها إلى نفاذ الصبر ، ومن ثم غياب التفكير العقلاني في عملية التربية[١٦] .

٥ - **عنف الأطفال (المقهورين)** : هذا النموذج من العنف يأخذ صورتين رئيسيتين ، إما عنف الطفل مع العناصر الأضعف منه ، كعنفه مع أدوات لعبه أو الحيوانات أو حتى الخدم، وإما عنفه مع مصادر القهر الأساسية الموجهة إليه ، كعنف الطفل مع الوالدين أو المدرسين . ومن المعروف أن الطفل حينما يوجه موجة عنفه إلى من هم أضعف منه ، إنما يفعل ذلك إما لعدم وعيه بمصادر القهر الحقيقية ، وإما للإحكام القاهر والمتسلط لوسائل الضبط الاجتماعي على سلوكياته . والمقولة التي يجب التركيز عليها ، هي أن عنف الأطفال يعبر في الواقع عن رد فعلهم على أشكال القهر والعنف الموجه إليهم من قبل الكبار . وعليه فإن الطفل حينما يوجه عنفه نحو المصدر الحقيقي للقهر أوبالأحرى لمن هم أقوى ، فإن ذلك يؤكد المقولة التي مؤداها أن عنف المقهورين ، يمكن أن يوجه في ظل الشروط الموضوعية للإستغلال والقهر والوعي بهما إلى المصادر الحقيقية له ، أي إلى الأقوى[١٧] .

ب - العنف الموجه إلى الذات :

يأخذ هذا النوع من العنف نماذج عدة يتمثل أبرزها في :

١ - **إدمان المخدرات** : وهو نموذج من نماذج العنف الفردي الموجه إلى الذات . فهو تعبير سلوكي يعبر عن الإنسحاب عن الواقع لعدم القدرة على مواجهته . ومن ثم العمل على تسطيح الوعي وتغييبه والهروب بالذات من الواقع القاهر . وإذا كان هذا النموذج من العنف يشير إلى العنف الموجه إلى الذات بدلاً من الآخر ، فإنه يعكس من جهة هروب الفرد إلى ذاته ، ويعكس من جهة أخرى عدم وعي الفرد لمصادر القهر

الموجهة إليه . وهو وإن وعي بها يدرك أنه لا يستطيع مواجهتها ، ومن ثم يلجأ إلى إيذاء الذات التي لم تعد ذات قيمة عند الآخر ومن ثم عند الأنا[١٨] .

٢ - انتشار الأمراض النفسية والعصبية : إن معاناة الإنسان من أمراض نفسية - كالاكتئاب مثلاً - **إنما يشير في بعض جوانبه إلى كم الاحباطات الحياتية اليومية التي يتعرض لها ورفضه لهذا الواقع المعاش مع عدم قدرته على مواجهته أو تعديله** . ومن ثم فهو يلجأ إلى توجيه الرفض والعنف إلى ذاته وليس إلى الآخر . هذا على أن انتشار الأمراض النفسية في المجتمع ، يشكل دعوة صريحة إلى الباحثين الاجتماعيين بضرورة الكشف عن أسباب هذا الانتشار وذلك بالبحث في العوامل المجتمعية (وليس النفسية فقط) المؤدية إليه. إن زيادة عدد المشتغلين بالتحليل النفسي ، وزيادة عدد العيادات النفسية الخاصة ، وزيادة أعداد المترددين عليها في المجتمع المصري لخير دليل على انتشار هذه الأمراض النفسية في الأونة الأخيرة .

رابعا : نحو تفسير آليات العنف في المجتمع المصري :

في ضوء ما تقدم نحاول في تناولنا للعنصر الأخير من هذا العمل أن نطرح تصورنا لآليات العنف وأسبابه في المجتمع المصري . على أننا نلفت الانتباه إلى أننا نسعى في هذا الطرح إلى الكشف عن الأسباب المجتمعية المختلفة التي يمكن أن يكون لها دور فاعل في ظهور وانتشار نماذج العنف المعاصرة ، وذلك دون ما تحديد أو تركيز على تفسير آليات نموذج أو آخر على حده . وذلك لقناعتنا ، بأنه ورغم الاختلاف والتباين بين نماذج العنف السابق الإشارة إليها ، من حيث الحجم والظروف النوعية الخاصة المؤدية إليها والأطراف المشاركة فيها . . إلخ ، إلا أننا نرى أنه يجب أن نسعى في البداية إلى القيام بعملية مصارحة ، نكشف عن الآليات المجتمعية الأساسية العامة المحتمة أو المتسببة في هذه الظروف النوعية الخاصة بكل نموذج من نماذج العنف . وعليه يثور السؤال الرئيسي التالي : **ماهي آليات انتشار نماذج العنف في المجتمع المصري اليوم ؟**

إن إجابة هذا السؤال تستوجب منا ضرورة البحث عن أسباب انتشار هذه الظاهرة في جوهر الأبنية الاجتماعية - الاقتصادية السائدة ، ليس في ضوء آلياتها المحلية فقط ، بل وفي ضوء آلياتها الإقليمية والعالمية أيضاً ، لا أن نكتفي بالبحث في الظروف الاجتماعية الضيقة المحيطة بالأفراد المشاركين في نماذج العنف ، والتي قد تبدو

أنها الأسباب المباشرة المؤدية لسلوك العنف . فهي في الواقع ليست إلا نتائج حتمتها أسباب مجتمعية أكثر عمومية على كل من المستويين الداخلي والخارجي .

وقد يرى البعض من المهتمين والمهمومين بشؤون المجتمع المصري ومشكلاته ان ظاهرة العنف وانتشارها يجب تفسيرها في ضوء آليات التبعية والمخططات الامبريالية العدائية الموجهة إلى المجتمع المصري ، ذلك المجتمع المستهدف اقتصادياً وسياسياً وثقافياً واجتماعياً في المنطقة العربية ، كغيره من بعض دول المنطقة ، والتي لها في هذا الشأن وضع خاص .

إلا أننا ورغم قناعتنا بدور هذه المخططات في اذكاء نار العنف والتطرف والفتن الطائفية، فإننا نرى ان الاكتفاء بهذا التفسير الخارجي العنصر والمصدر ، إنما لن يؤدي بنا إلى فهم حقيقة أسباب انتشار هذه الظاهرة وآلياتها المحلية في الآونة الأخيرة . إن انتشار العنف بصوره الفردية والجماعية وأنماطه الرسمية وغير الرسمية ، إنما يرتبط في تفسيره بالظروف والآليات المجتمعية المحلية للمجتمع المصري . وذلك في ضوء تفاعل هذه الظروف وارتباطها العضوي بالمنظومة العالمية . وعليه يجب تركيز الاهتمام في تفسير هذه الظاهرة على الخصائص السلبية للأنظمة الاجتماعية المختلفة ، وذلك بعد تأكيد الرؤية التفسيرية الشمولية بأبعادها العالمية ، أو بالأحرى بعد تأكيد دور الظروف العالمية والإقليمية في تشكيل ملامح هذه الأنظمة الاجتماعية المحلية .

١- آليات خاصة بالبنية الاقتصادية :

إن ظروف ارتباط النظام الاقتصادي الانفتاحي منذ الحقبتين السابقتين بالنظام الرأسمالي العالمي ، أدت إلى تكريس عملية التغلغل الرأسمالي في المجتمع المصري ، والذي تتمثل أهم إفرازاته وآثاره البالغة على المجتمع المصري بفئاته الاجتماعية المختلفة في ارتفاع الأسعار وارتباطها بالسوق العالمي . وذلك بعد أن كانت لها استقلاليتها (النسبية) المحلية ، حيث ظلت تتسم بالثبات النسبي ، على الرغم من ذبذبة الأسعار عالمياً في فترات زمنية سابقة .

كما أن إعادة بناء النظام الاقتصادي المصري في ظل السياسة الانفتاحية ، ووفقاً لنصائح وتعليمات الهيئات المالية الدولية (التي تسيطر عليها وتتحكم في قراراتها مجموعة الدول الرأسمالية الكبرى) ، بإعتماد الاقتصاد على عائدات ذات أصول

خارجية ، كعائدات السياحة وقناة السويس والعاملين بالخارج . هذا بالإضافة إلى تقلص حجم الرقعة الزراعية ، بل وتغيير السياسة الزراعية أيضاً . كل ذلك أدى إلى تأكيد حالة تفصل الاقتصاد المصري وتلاحمه مع الاقتصاد الرأسمالي العالمي . مما يؤدي بدوره إلى تأثر النظام الاقتصادي المصري بكل تحول أو تغيير أو أزمة تطرأ على النظام الرأسمالي العالمي ، سواء في دول المركز الشمالية أو في دول المحيط الجنوبية .

لقد كان لاعتماد الاقتصاد على هذه العائدات ، ذات الأصول الخارجية ، دور في عدم استقرار البنية الاقتصادية واهتزازها أمام المتغيرات العالمية ، مما أسهم في معايشة المجتمع المصري لسلسلة من الأزمات الاقتصادية الناجمة عن ضعف حجم السياحة مثلاً، أو عن قلة حجم الحركة الملاحية في قناة السويس ، أو قلة حجم عائدات العاملين بالخارج لأي سبب عالمي أو إقليمي .

كل هذه الظروف - ودون الدخول في تفاصيلها - أسهمت في ضعف وتدني حجم الإشباعات الإنسانية لحاجات أفراد المجتمع . فتخلي الدولة التدريجي عن مسئولياتها في توفير فرص العمل للخريجيين والقادرين على العمل من الشباب ، ومن ثم تدني فرص تكوين الأسرة وإشباع الحاجة إلى الأمان من خلالها ، وكذا تدني إشباع الحاجة إلى المأوى بالحصول على سكن مناسب ، هذا بالإضافة إلى تعدد أشكال اللاعدالة الاجتماعية سواء في مدى اتاحة فرص متساوية للتعليم الأساسي والعالي أو في تدني مستوى الخدمات العلاجية الحكومية في مقابل توفر الخدمة العلاجية الباهظة التكاليف في المؤسسات العلاجية الاستثمارية ، ناهيك عن وصول حجم الإشباع الثقافي إلى درجة متدنية ، وخاصة فيما يخص ارتفاع سعر السلعة الثقافية ، والتي تعيق بدورها الفرد من إشباع حاجته إلى التثقيف .

نقول ، حينما يواجه الفرد في حياته اليومية بكل هذه الإحباطات ، إنما يفقد بالتالي حق الحلم ، ذلك الحق وتلك القدرة التي تميزه عن غيره من الكائنات الحية الأخرى ، وعليه يفقد إنسانيته .. ويتحدد رد فعله في مواجهة هذه الأشكال المختلفة من " العنف الرسمي " في ردود أفعال مختلفة من " العنف المضاد " ، تعبر عن رفضه لهذا الواقع القاهر له ولإنسانيته ولحاجاته وطموحاته .

٢- آليات خاصة بالبنية السياسية :

لقد سبق وأن أشرنا في حديثنا ، عن نماذج " العنف الرسمي " إلى مقولة القهر السياسي وصورية الديمقراطية . وهنا نضيف إلى ذلك أحد أبرز ملامح البنية السياسية المعاصرة ، والذي يسهم بدور أساسي في تدني مستوى الشعور بالإنتماء ، ومن ثم يؤكد حالة الأغتراب التي يعايشها الكثير من شباب المجتمع المصري . ونقصد بهذا الملمح ، غياب المشروع القومي ، ذلك المشروع ، الذي كان توفره في الماضي ، يحفز أفراد المجتمع بفئاته المختلفة ويؤهلهم للتضحية وانكار الذات ومواجهة المشكلات والأزمات .

إن غياب المشروع القومي النهضوي ، ذلك المشروع ، الذي يتمثل من الجانب السياسي في تغييب أعداء الأمة وتمييع صورتهم أو بالأحرى هويتهم ، والذي تمثل على المستوى الاقتصادي في غياب المشروع الاقتصادي القومي ، الذي يهدف في الأساس إلى تحقيق العدالة الاجتماعية (بقدر أو بآخر) ، ويسهم في تحقيق بنية اقتصادية تسعى إلى تحقيق قدر من الاستقلالية ، بعيداً عن قيود التمفصل الحاد والمكثف مع النظام الاقتصادي العالمي . لقد أسهم هذا الغياب ولاشك - بالإضافة إلى عوامل صورية الديمقراطية وافراغها من مضمونها الحقيقي، وصور القهر السياسي المختلفة - في غياب قيمة الانتماء الوطني لدى أفراد المجتمع بشكل واضح . وعليه كان المتوقع أن يسعى البعض منهم للتعبير عن رأيه - الذي غالباً لا يسمع ، وإن سمع فلا يعمل به - في رفض هذا الاحباط وذلك القهر ، من خلال أشكال مختلفة من العنف ، توجه إلى النظام ورموزه ومن أجل إعاقة استمراريته . بينما الأصل هو ان تشبع حاجة الإنسان إلى الأمان داخل مجتمعه ، فيسعى بكل قوته للدفاع عن هذا الكيان القومي ، الذي استدمجه بكل عناصره في هويته وكيانه ، ومن ثم تتحقق مقولة " التحقق الذاتي للأمن القومي" . وليست أحداث الأمن المركزي في عام ١٩٨٥ ونماذج العنف المسلح الموجه إلى الدولة ورموزها إلا مؤشرات تثبت صحة هذه المقولة .

٣- آليات خاصة بالعملية التعليمية والتربوية :

من الملاحظ أن العملية التعليمية في المراحل الأساسية ، وحتى مراحل التعليم

العالي تتم في الغالب في مجتمعاتنا العربية بشكل تلقيني ، لا يسمح بالإبداع والابتكار ، بل أنه يحث على استيعاب المطروح من التراث العلمي ، دون مناقشة أو إضافة . هذا بالإضافة إلى أن العملية التربوية تتم أيضاً بصورة سلطوية تكرس الطاعة والإنصياع للأوامر دون مناقشة أو اعتراض . (وتشير نماذج وصور الأساليب التربوية سواء في المراحل التعليمية الأساسية أو حتى الجامعية إلى هذه الحقيقة) .

إن اتمام عملية التنشئة الاجتماعية في جوانبها التعليمية والتربوية على هذا النحو المحبط والقامع للرأي ورد الفعل ، إنما يؤدي لا محالة إلى إفراز نماذج مختلفة من التعبير عن رفض المؤسسة التعليمية والتربوية ، أو عن رفض القائمين عليها بشكل سافر أو مقنع . بمعنى أن التلميذ أو الطالب نجده في بعض الأحيان يوجه عنفه وسلوكه الرافض بشكل غير مباشر إلى رموز القوة والسلطة في المؤسسة التعليمية . كأن يثير الفكاهة بين زملائه حول المدرسين أو أن يعمل ما من شأنه أن يعيق سير واستمرار العملية التعليمية ، أو أن يعمل على الحاق الضرر المادي بمكان الدراسة .. إلخ . (وقد تكون ظاهرة عنف تلاميذ المدارس خير دليل على صحة هذه المقولة) .

٤- آليات خاصة بدور وسائل الإعلام :

تعد وسائل الإعلام المختلفة أحد أبرز الأدوات المجتمعية الفاعلة ، التي تسعى إلى تحقيق عملية الضبط الاجتماعي ، تلك العملية التي يعتمد المجتمع عليها لإقرار حالة الاستقرار . ومن الملاحظ أن هذه الوسائل تستخدم في معظمها عملية التلقين ، لتوصيل المعلومة إلى أفراد المجتمع[١٩] . والتلقين يحجم بدوره من المحاولات الإبداعية والابتكارية ويحد منها ، ويعيق القدرة على إبداء الرأي الآخر والمعارضة والنقاش ومن ثم تحقيق الذات . كل ذلك يسهم ولاشك ، بل ويكثف من حدة تراكم القهر الموجه إلى الفرد ، مما يدفع به إلى الأخذ بأساليب العنف في تعامله مع الآخرين .

هذا بالإضافة إلى أن المادة الإعلامية المتداولة بكثافة في الآونة الأخيرة، إنما هي مادة تدعو في الكثير منها ، بل هي دعوة مفتوحة إلى محاكاة العنف في صوره المختلفة . فالكثير من الأفلام الروائية العربية والأجنبية المتداولة اليوم ، وكذا الكثير من القصص والكتيبات الموجهة إلى الصبية والشباب ، إنما تدفع وتثير فيهم النزوع إلى ممارسة العنف .

٥- آليات خاصة بدور الأسرة :

مما لاشك فيه أن للمجتمعات العربية أساليب وطرق للتنشئة الاجتماعية داخل الأسرة تختلف عن الأساليب المتبعة في دول أخرى ذات خصوصيات ثقافية واقتصادية وسياسية مختلفة، إلا أن السمة الواضحة في هذه القضية ، هي أن عملية التنشئة الاجتماعية داخل الأسرة المصرية ، تتم في الغالب بشكل سلطوي - تلقيني [٢٠] ، ومن ثم فنحن نستبعد آليات عمليات التثاقف في هذا المضمار .

فقدرة الآباء والأمهات ، على تفهم وتقبل واستيعاب مناقشة أبنائهم للأوامر والنواهي ، التي توجه لهم ، إنما هي قدرة محدودة للغاية لدى الغالبية العظمى من أولياء الأمور ، إن لم تكن معدومة بل ومرفوضة منهم تماماً . فالإنصياع لآراء الآباء والأمهات دون مناقشة يعد قمة الانضباط ، بينما المناقشة أو الجدل حول الأوامر والنواهي إنما يعبر عن شكل من أشكال الخروج عن المعايير الأخلاقية السائدة في مجتمعاتنا ، والخاصة باحترام الصغير للكبير .

وفي العادة يثاب الأبناء والصغار عموماً ، على طاعتهم وانصياعهم للأوامر الصادرة عن الكبار ، بينما لا يحدث ذلك في حالة اعتراضهم على رأي الكبار (الوالدين أو المعلمين...إلخ) ، حتى لو ثبت فيما بعد خطأ هذا الرأي . هنا نادراً ما يعترف الكبار بخطئهم أمام الصغار ، خوفاً من أن تهتز صورتهم " المثالية " أمامهم . وذلك رغم أن العكس قد يكون هو الأصوب . فصورة الوالدين لدى الأبناء تزداد احتراماً من خلال صدقهم وصراحتهم معهم واعترافهم بالخطأ ، الذي يمكن أن يقع فيه الإنسان كبير أو صغير ، طالما هو يمارس الحياة. وعليه نجد أن الأبناء عادة يقومون بممارسة نفس الدور " المنحرف " أو بالأحرى " غير السوي " أثناء تنشئة أبنائهم . (لاحظ طريقة لعب الأطفال ، حينما يحاكون الكبار .. فهم يفرضون الأوامر ويسعون بالحدة اللفظية أو الجسدية (عن طريق التمثيل) للعمل على إجبار أطفالهم (لعبهم) للإنصياع للأوامر) .

خاتمة :

تشير الآليات المجتمعية المعاصرة سابقة الذكر ، إلى بعض أهم العوامل والأسباب التي هيأت المناخ الملائم لظهور وانتشار أنماط متباينة من العنف ، وهو ما لم تفرزه وتحتمه الظروف المجتمعية - البنائية من قبل في المجتمع المصري . ودون الدخول في دقائق محاور علاقات التبعية والتمفصل مع السوق الرأسمالي العالمي ، فإنه يجب التأكيد على أن التحولات الأساسية التي لحقت بالأبنية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية في الحقبتين السابقتين ، إنما قد تمت بفعل ضغوط وأوامر الهيئات المالية والسياسية الدولية ، وتأثير وتفاعل هذه الضغوط مع الظروف والآليات المجتمعية النوعية الخاصة .

وقد يكون من المعروف أن هذه الضغوط تمارس من قبل الدول الرأسمالية على مجتمعات العالم الجنوبي منذ بداية تاريخ نشأة الرأسمالية ذاتها ، بل ومنذ مرحلة التحضير لها . إلا أن لهذه الضغوط اليوم وضعية خاصة ، حيث معاناة الأبنية الاقتصادية والسياسية لكثير من مجتمعات العالم الثالث من ضعف واضح من جهة ، وحيث النجاح والتفوق الواضح لآليات التغلغل الثقافي ومن ثم التبعية وتشوه البنية الثقافية لمعظم مجتمعات العالم الجنوبي من جهة أخرى . كل ذلك حتم وبالضرورة الانصياع لأوامر الهيئات الدولية سياسية كانت أم مالية[٢١] .

إن هذه الضغوط وتلك الأوامر تمثل من وجهة نظرنا ، ما يمكن أن نطلق عليه " موجة العنف الدولي " الموجه إلى المجتمع المصري ، وهو الذي يوجه بدوره موجة عنفه المحلي إلى أفراد المجتمع من الفئات المستضعفة في البداية ثم الفئات الوسطى . هذا وتعد كل من موجة العنف العالمي وموجة العنف المحلي نماذج للعنف غير المجرم - كما سبق وأن ذكرنا - والذي أفرز وحتم بدوره خصوصية مجتمعية لا تحقق إنسانية الإنسان المصري . هذه الخصوصية دفعت إلى ظهور ردود فعل تتميز بالعنف من قبل بعض أفراد المجتمع ، والتي أخذت أشكالاً فردية أو جماعية لتصدير العنف ، إما إلى من هم أضعف ، أو إلى من مارسوا القهر والعنف في مواجهتها ، أي إلى رموز السلطة على وجه التحديد . وعليه فإن العنف يجب النظر إليه ومعالجته بالدراسة ، كمشكلة اجتماعية ذات أبعاد متفاعلة على كل من المستوى العالمي والإقليمي والمحلي .

الهوامش

١- حسن عبد الفتاح الفنجري ، العدوان لدى الأطفال ، مجلة علم النفس ، العدد ٥، يناير، ١٩٨٨ ، (٢١ - ٣٢) .

٢- حسن عبد الفتاح ، المرجع السابق نفسه .

٣- مأمون محمد سلامة ، إجرام العنف ، محاضرات غير منشورة ، ١٩٩٠ .
انظر أيضاً في هذا الشأن : فيليب برنو وآخرون ، ترجمة إلياس زحلاوي ، المجتمع والعنف ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، ط ٢ ، دمشق، ١٩٨٥ ، ص٦ .

٤- مأمون محمد سلامة ، مرجع سابق ، ص ١٠ - ١١ .

٥- محمود جواد رضا ، ظاهرة العنف في المجتمعات المعاصرة ، مجلة الفكر ، المجلد ٥ ، ص ١٤٧ ، عن : مصطفى عمر التير ، العدوان والعنف والتطرف ، المجلة العربية للدراسات الأمنية ، تصدر عن دار النشر بالمركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب بالرياض ، المجلد الثامن ، العدد السادس عشر ١٤١٤/١٩٩٣ ، ص ص٣٩-٥٧ .

٦- مصطفى عمر التير ، العدوان والعنف والتطرف ، مرجع سابق ، ص ٤٢ .

٧- محمد بيومي ، ظاهرة التطرف - الأسباب والعلاج ، دار المعرفة الجامعية ، ١٩٩٢ ، ص ١٠٠.

٨- رفيق سكري ، العنف الفكري والدعاية السياسية ، الفكر العربي ، معهد الانماء العربي للعلوم الإنسانية ، يناير - مارس ١٩٩٣ ، العدد ٧١ ، السنة ١٤ (١)، ص ص ١١٦ - ١٢٧ .

٩- عاطف أحمد فؤاد ، " العنف والدولة ، تحليل لبعض الاسهامات النظرية " ، المجلة الاجتماعية القومية ، العدد الأول ، يناير ١٩٩٢ ، ص ١٠٣.

١٠- حسنين توفيق إبراهيم ، " العنف السياسي في مصر " ، بحث مقدم إلى الندوة المصرية - الفرنسية الخامسة ، ظاهرة العنف السياسي ، القاهرة ١٩-٢١ نوفمبر ١٩٩٣ .

١١- إبراهيم محمود ، " المثقف العربي والعنف " ، المستقبل العربي ، العدد ١٤٠ ، أكتوبر ، ١٩٩٠ ، ص ص٢٣ - ٣٩ .

١٢- مجموعة من الاختصاصيين ، المجتمع والعنف ، ترجمة الأب إلياس زحلاوي ، مراجعة الأستاذ انطون مقدسي ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، الطبعة الثانية ، ١٩٨٥م - ١٤٠٥هـ ، ص ٢٩ - ٣٣ .

١٣- John Darby, Arthur Williamson, Violence and the Social Services in Northern Irland, Heinemann, London 1478 : pp:65-70.

١٤- راجع الإحصاءات الواردة في تقارير الأمن العام الصادرة عن وزارة الداخلية لأعوام ١٩٨٤/١٩٨٥ و ١٩٨٨/١٩٨٩ .

وانظر في هذا الشأن أيضاً :

- حسنين إبراهيم ، **مظاهر العنف السياسي في مصر** - المستقبل العربي ، العدد ١١٧- ١٩٨٨/١١ ، ص ص٢٦ - ٥٩ .

١٥- راجع في ذلك :

- نصر حامد أبو زيد ، " **نقد الخطاب الديني** " ، سينا للنشر ، القاهرة ، ١٩٩٢ ، ص ص ٣٢ - ٥٢ .
- عبد الباسط عبد المعطي ، " **في استشراف مستقبل علم الاجتماع في الوطن العربي، بيان في التمرد والالتزام** " ، في " نحو علم اجتماع عربي ، علم الاجتماع والمشكلات العربية الراهنة ، سلسلة كتب المستقبل العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٨٦ ، ص ص ٣٥٩-٣٨٠ .
- E.Hunter, Brain Washing : The Study of Man Who Defined it, NewYork, The Vangard Press, Inc., 1971.

١٦- انظر في ذلك :

- J.Ren Voize, Web of Violence: A Study of Family Violence, NewYork, Penguin Books, 1978.

١٧- Mauro O'Keefe, Aldjsutment of Children From Maritally Violent Homes, in : Familics in Sociсty, The Journal of Contemporary Human Services, September, 1991, Vol. 75, No.7, pp:403-415.

١٨- تشير الإحصاءات الواردة في تقارير الأمن العام لأعوام ١٩٨٤/١٩٨٥ و ١٩٨٨/١٩٨٩ إلى إتجاه تعاطي المخدرات إلى الارتفاع . على أن الإحصاءات الرسمية لا ترصد حقيقة حجم الظاهرة ، بل هي فقط تعبر عن مؤشر لإتجاه الظاهرة نحو الزيادة . فقد كانت حالات التعاطي التي رصدتها الإحصاءات تتمثل في التالي :

١٩٨٤ (٩١٥) حالة ، ١٩٨٥ (١٠١٧) حالة ، وفي عام ١٩٨٨ (١٦٩٢) حالة وأخيراً وصلت الحالات في عام ١٩٨٩ إلى (١١٤٠) .

راجع في ذلك البيانات الواردة في تقارير الأمن العام الصادرة عن وزارة الداخلية لأعوام ١٩٨٤ / ١٩٨٥ و ١٩٨٨ / ١٩٨٩ .

١٩- زهير أحمد حامد الشربتي ، " الإعلام والإعلام المضاد - مؤشرات واقع الإعلام العربي والإعلام المضاد " ، في : البحوث - مجلة علمية للدراسات والابحاث الإذاعية والتليفزيونية ، اتحاد إذاعات الدول العربية ، العدد ٢٨ ، ديسمبر ١٩٨٩ ، ص ص ٥٨-٦٦ .

٢٠- سمير نعيم أحمد ، مرجع سابق .

٢١- Shadia Ali Kenawy, Korruption als Soziales Phenomen der Peripherer Lander : Am Beispiel Agypten - Sozialer Wandel und Okonomische Offnung. 1984. رسالة دكتوراه ، بيلفلد ، المانيا الغربية ١٩٨٤ .